حول الحجز

الحجز معناه انه يتم وضعك في احد اقسام دائرة الهجرة المغلقة دون ان يكون في استطاعتك مغادرة المكان. والحجز والسجن ليسا متشابهين، على الرغم من أن كليهما ينطويان على حبس.

حقوقك في قسم الحجز

لديك عدة حقوق عندما يتم احتجازك. لديك الحق في أن تعامل باحترام وكرامة. ويجب كذلك أن تتاح لك الفرصة لتنشيط نفسك ، على سبيل المثال من خلال ممارسة الرياضة ، والاستمتاع في الهواء الطلق ، وممارسة الألعاب ومشاهدة التلفاز. لديك أيضا فرصة للاتصال بالعالم الخارجي عن طريق استخدام الهاتف أو الإنترنت وتلقي الزيارات المخطط لها من قبل الأصدقاء أو الاقارب، على سبيل المثال.

لتلقي الزوار، عليك حجز غرفة الزيارات بنفسك في موعد أقصاه اليوم السابق للزيارة المقررة. لا يسمح لك بتلقي زيارات داخل المبنى الذي يقيم فيه الآخرون في مركز الحجز. ضع في عين الاعتبار أنه من الجيد أن تحجز غرفة الزيارات في وقت كاف. وقد تختلف أوقات الزيارات بين مراكز الحجز المختلفة.

يحق لك الحصول على الرعاية الطبية والعناية بالأسنان عندما تكون رهن الاحتجاز بنفس القدر الذي يتمتع به طالبو اللجوء. ولكن امكانية الحصول على طبيب اوممرضة يكون مختلفاً قليلاً اعتماداً على مركز الحجز الذي تكون محتجزا فيه. وليست مصلحة الهجرة هي المسؤولة عن الرعاية الطبية في مركز الحجز، بل هي المراجع الطبية المعتادة.

يحق لموظفي مركز الحجز الحد مما يسمح لك بإدخاله إلى مركز الحجز، وفي بعض الحالات يمكنهم اخذ قرارا بالتفتيش الجسدي للبحث عن اشياء معك والتي لا يسمح لك بادخالها الى مركز الحجز. يمكن عادة الاستئناف ضد قرار التفتيش الجسدي ، بما معناه أنك تتقدم بطلب لتغيير القرار.

وكيل قانوني عام أو مساعدة قانونية اخرى

- يحق لك الحصول على وكيل قانوني عام إذا كنت في الحجز لأكثر من 72 ساعة، أي أكثر من 3 أيام.
- ضع في فكرك الاستعلام عن وكيل قانوني عام جيد إذا كنت معرض لخطر الاحتجاز. فبامكانك بنفسك اختيار الشخص الذي ترغب في ان يمثلك. ولكن مصلحة الهجرة قد تقرر تعيين وكيل قانوني عام آخر لك.
- من الصعب تغيير الوكيل القانوني العام بعد أن يكون قد تم تعيينه لك!

ما المشمول ضمن مهمة الوكيل القانوني العام؟

- إن وكيلك القانوني العام في قضية الحجز مكلف بتقديم المشورة لك بشأن الوضع فيما يتعلق بالاحتجاز، والمشاركة في المفاوضات مع الشرطة السويدية أو مصلحة الهجرة، والمساعدة في الطعن في قرارات الاحتجاز، أو القرارات المتعلقة بعمليات التفتيش الجسدي، أو قرارات الانفصال أو الايداع الأمني، أو القرارات المتعلقة بمراقبة زوارك.

إن لم تكن راضياً عن وكيلك القانوني العام، فبامكانك طلب تغيير الوكيل القانوني ، لكن غالباً ما يكون من الصعب قبول طلبا كهذا. إذا تم نقلك إلى مركز احتجاز بعيد جغرافيًا عن مكان الوكيل القانوني العام، قد يكون هذا سببًا للتحول. ومع ذلك، لا توجد ضمانات، ومن غير الواضح إلى أي مدى يجب أن تكون المسافة بعيدة بالنسبة للسلطات لتعتقد أن هناك سبباً لاستبدال الوكيل القانوني. والأسباب الأخرى التي قد تؤدي إلى تغيير الوكيل القانوني هي انه من المتعذر عليك الاتصال بوكيلك. وقد يكون مستحسنا أن تطلب من الموظفين في مركز الحجز الاتصال بالوكيل القانوني العام حيث أن محاولة الاتصال بالوكيل القانوني العام قد يتم توثيقها بعد ذلك.

إذا لم يسمح لك بتغيير الوكيل القانوني العام، يمكنك التحدث إلى الشخص الذي تريده ان يمثلك. قد يكون هناك احتمالا أن محام أو رجل قانون آخر يمكنه الاتصال بوكيلك القانوني العام والحصول على توكيل منه لاستلام مهام الوكيل القانوني العام. ولا يوافق جميع الوكلاء القانونيين العامين على القيام بذلك.

يمكنك دائماً توظيف شخصا آخرا للعمل لك في قضية الاحتجاز، ولكنك قد تضطر إلى دفع تكاليف اتعاب ذلك الشخص بنفسك

عوائق التنفيذ،

- الوكيل القانوني العام الذي سوف يساعدك في قضية الاحتجاز غير ملزم بمساعدتك في التبليغ عن عوائق التنفيذ (VUT)
- من المهم أن تفكر مليا في خياراتك قبل ان تتخذ قرارا بتقديم طلب التبليغ عن عوائق التنفيذ.

شيء مهم يجب أن نأخذه في عين الاعتبار وهو أن الوكيل القانوني العام الذي يتم تعيينه لك بعد احتجازك تدفع له السلطات فقط لمساعدتك في ما يتعلق بالاحتجاز. فعلى سبيل المثال، لا تقع كتابة التبليغ بعوائق التنفيذ (VUT) ضمن المهام التي تدفع السلطات للوكيل القانوني العام مقابلها. في بعض الأحيان قد يختار الوكيل المساعدة ، لكنه ليس شيئًا يمكنك الاعتماد عليه دائما. إذا كنت ترغب في التبليغ عن عوائق التنفيذ ، فقد تحتاج بدلا من ذلك إلى الاستعانة بمحام آخر أو طلب المساعدة من منظمة ما.

ليس هناك من مهلة معينة لتقديم طلب التبليغ عن عوائق التنفيذ (VUT). يمكن القيام بذلك طالما انه هناك أمر ترحيل قابل للتنفيذ وأنت ما زلت متواجدا في السويد. قد يكون هناك نقطة مهمة في عدم تقديم طلب على الفور بعد أن تلقيت الرفض النهائي. الإبلاغ عن عوائق التنفيذ لا يعني تلقائيًا أنه يتم إطلاق سراحك من الحجز أو السماح لك بالبقاء في السويد. ولكن على عكس ذلك، فهذا الشيء يمكن أن يكون له عواقب كبيرة بالنسبة لك إن لم يتم ذلك بشكل صحيح. لذلك من المهم أن تسعى للحصول على جميع المعلومات حول الخيارات الخاصة بك وعواقبها عليك من قبل شخص ضالع في القانون حتى تتمكن من اتخاذ قرارا جيدا. من المهم أن تقرر بنفسك ما هو الخيار الافضل وألاسوأ بين جميع الخيارات السيئة. لا يستطيع شخص آخر أن يقرر ذلك عنك.

حول أنواع مختلفة من قرارات الحجز

غالبا ما تتخذ قرارات الحجز من قبل مصلحة الهجرة أو الشرطة. هناك أسباب مختلفة لقرارت الحجز، واعتمادا على ألاسس المبني عليها قرار احتجازك، فهناك حدود زمنية مختلفة لمدة الحجز ومدى تكرار مراجعة القرارات. ويجب أن يذكر في القرار على أي أساس يتم احتجازك وأنه يمكن الطعن فيه في أي وقت ما. فيما يلي يتم تفسير الاسس المختلفة والحدود الزمنية المتعلقة بها.

الحجز بسبب الهوية

من الممكن احتجازك إذا كانت هويتك غامضة أو إذ كنت لا تريد التعاون في مجال التحقيق في هويتك. وينطبق ذلك عند دخولك الى السويد أوعند تقديم طلب اللجوء. ولا يجوز احتجازك على هذا الأساس إلا **لمدة أسبوعين**. بعد ذلك، يجب اتخاذ قرارا جديدا، ويجب أن تكون هناك أسبابا استثنائية - قوية بشكل خاص - لابقائك في الحجز.

الحجز بسبب التحقيق

إذا لم تتعاون في التحقيق، فقد يتخذ قرارا باحتجازك لكي يتم التحقيق معك فيما اذا كان لك الحق في البقاء في البلاد. فعلى سبيل المثال، قد تخشى السلطات ألا تأتي إلى الموعد المحدد للمقابلة في تحقيق اللجوء. ولا يجوز احتجازك إلا لمدة **48 ساعة** على هذا الأساس.

الحجز بسبب التنفيذ

لا يمكن احتجازك بسبب التنفيذ إلا إذا:

- كان لديك أمر ترحيل أو إبعاد نهائي بما معناه قرارا قد دخل حيز التنفيذ، أي قرار لا يمكن الطعن فيه، و
- تعتقد السلطات أنك ستتهرب أو ستختفي بحيث يتعذر تنفيذ القرار الصادر بحقك، أو
- إذا كان هناك خطر من ارتكابك لعمل إجرامي في السويد.

يستخدم هذا النوع من الحجز في تهيئة أو اجراء عملية تنفيذ. ومن الأمثلة على الأشياء التي قد تؤدي إلى احتجازك في هذه الحالات هي انه قد حصل في السابق انك قد تهربت من اجراءات التنفيذ، أو انك قد أخبرت السلطات بأنك لن تتعاون في حالة الابعاد، أو إذا لم تأت إلى اجتماعات تدعو إليها السلطات.

لا يجوز في البداية احتجازك إلا **لمدة شهرين** على هذا الأساس. بعد ذلك، يجب اتخاذ قرارا جديدا ("الحجز المستمر") ومن الضروري عندها أن تكون هناك أسبابا استثنائية. إذا كان قرار الترحيل او الابعاد الصادر بحقك قد تم اتخاذه في الأصل من قبل مصلحة الهجرة أو الشرطة، فلا يمكن احتجازك لأكثر من 12 شهرًا. بما معناه انه يتم احتجازك لمدة أقصاها 12 شهرًا في قضية تنفيذ واحدة (انظر قرار المحكمة MIG 2017:17). إذا حكم عليك بالترحيل لارتكابك جريمة، فليس هناك من حد مطلق للمدة التي يمكن احتجازك فيها في قسم الحجز.

الحجز بسبب الاحتمالية

في بعض الحالات، يمكن أيضاً وضع طالبي اللجوء في ما يسمى بالحجز بسبب الاحتمالية. لكن هذه الامكانية تكون محدودة.

يمكن وضعك في قسم الحجز بسبب الاحتمالية فقط :

- إذا كنت محتجزا مسبقا بموجب توجيهات العودة وهناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأنك تتقدم بطلب الحماية الدولية فقط لتأخير أو لعرقلة تنفيذ قرار الاعادة، أو

- إذا كان الحجز ضروريا لحماية الأمن القومي أو النظام العام.

ولا يجوز في البداية احتجازك إلا لمدة أسبوعين على هذا الأساس. وبعد ذلك، يجب اتخاذ قرارا جديدا بشأن استمرار الحجز.

متى ولماذا يمكن إلغاء قرار الحجز؟

- يجب أن يكون قرار احتجاز شخصا ما معقولا
- من الممكن الطعن في قرارات الحجز في أي وقت كان
- ان لم يكن هناك من أساس قانوني، يجب عندها إطلاق سراحك من الحجز (على سبيل المثال إذا كان قد تم احتجازك على أساس خاطئ أو انه لم تتم مراجعة القرار في الوقت المناسب)
- عند تقييم ما إذا كانت هناك أسبابا خاصة لاستمرار الحجز، يتم مثلا مراعاة المدة التي كنت محتجزاً فيها وكيفية سير الامور فيما يتعلق بتنفيذ القرار الصادر بحقك.

من الممكن استئناف قرارات الحجز في أي وقت كان. ليس فقط عند اعادة النظر في القرارات في أوقات محددة (شهرين مثلاً) ينبغي ان يتم استيفاء الشروط المختلفة. إن لم تعد شروط الاحتجاز مستوفية، أو لم يتم اعادة النظر في القرار في الوقت المناسب، يجب عندها الإفراج عنك على الفور. أساس قانوني يعني أيضا أنه يجب الإفراج عنك فورا إذا كان قد تم احتجازك على أساس خاطئ، مثلا ان كان قد تم احتجازك بسبب التنفيذ دون أن يكون لديك قرار ترحيل أو ابعاد قد دخل حيز التنفيذ.

بما أن حبس الإنسان هو تدخل شديد في شؤونه، فعلى السلطات ألا تفعل ذلك في أي وقت كان. على صانعي القرار الموازنة ما بين مصلحة الدولة في حراسة وصيانة حدودها وبين مصالح المحتجز في عدم حبسه. وهذا يسمى بـ*تقييم التناسب*. وكثيراً ما يعتقد صانعي القرار السياسي هنا أن مصلحة الدولة في حراسة حدودها تفوق مصلحة الفرد في عدم حبسه.

وكما ذُكر أعلاه، يجب ان تكون هناك أسبابا استثنائية خاصة لاتخاذ قرارا بشأن استمرار الحجز، أي بعد انقضاء الأجل الأول وهو شهرين. وهنا أيضاً يقوم صانع القرار بتقييم التناسب. على سبيل المثال، ينظر إلى المدة التي كنت فيها رهن الاحتجاز وكيف تسير الامور في عملية ابعادك عن السويد. إذا كان الأمر على هذا النحو أن السلطات لا تفعل شيئاً لابعادك عن السويد، أو انه لا يبدو أن السلطات ستنجح في إبعادك عن السويد، فمن المتوقع عندها ان يتم إطلاق سراحك من الحجز. كلما طال وقت الحجز وكلما كان العمل على ابعادك عن السويد يسير بشكل سيء، كلما كان حظك اوفر بإطلاق سراحك من الحجز.

في كل قرار، ينبغي أيضا اتخاذ موقفا حيال ما إذا كان الامر "كافيا" بوضعك فقط تحت المراقبة ، أي أنه بدلا من أن يتم حبسك، يطلق سراحك من الحجز وعوضا عنه تقوم بالتبليغ عن نفسك إلى الشرطة أو مصلحة الهجرة في أوقات محددة.

الابعاد و الترحيل - ما الفرق؟

يفسّر الفصل 12 المادة 8 (أ) من قانون الأجانب الفرق بين هذين المفهومين، اللذين كثيراً ما يختلطان عندما يتعلق الأمر بالقرارات المتعلقة بقضايا اللجوء. فكلا الابعاد والترحيل معناهما أن الشخص يجب عليه مغادرة السويد. لا يمكن اتخاذ قرار الابعاد إلا في غضون ثلاثة أشهر من وصولك إلى السويد أو إذا كنت قد تقدمت بطلب للحصول على تصريح إقامة خلال هذه الفترة. ويشار إلى جميع قرارات الابعاد التي تتخذها مصلحة الهجرة بعد ثلاثة أشهر بأنها "ترحيل". ويتلقى الأشخاص الذين خضعوا لاجراءات لجوء كاملة قرار ترحيل ويخاطرون بابعادهم عن السويد. من الممكن الطعن في جميع قرارات الابعاد والترحيل ، ولكن إذا كنت قد تلقيت قرارًا بـ "الابعاد مع التنفيذ الفوري" ، فلن يكون لديك الحق في البقاء في السويد أثناء استئناف قرارك. اقرأ المزيد " الابعاد مع التنفيذ الفوري " في ص 48-49 نصائح جيدة .

اقرأ المزيد:

نصائح جيدة لطالبي اللجوء، ص 76-82

الفقرة القانونية § Lagrum 1 kap. 15 : تعداد عما هو "خطر التهرب".

مهم فيما يتعلق بالحجز بسبب التنفيذ او بسبب الاحتمالية